

القاهرة، 28 تشرين الثاني 2017

مقال صحفي

القاهرة - مؤتمر منظمات المجتمع المدني في المنطقة الأورومتوسطية يصدر توصيات بشأن وضع سياسات المساواة المبنية على النوع الاجتماعي إلى المؤتمر الوزاري الرابع للاتحاد من أجل المتوسط المعني بحقوق المرأة.

تم عقد مؤتمر منظمات المجتمع المدني لحقوق النساء في المنطقة الأورومتوسطية يومي 22 و 23 تشرين الثاني 2017 في القاهرة، بتنظيم من قبل المبادرة النسوية الأورومتوسطية وبدعم من الاتحاد الأوروبي. وحضر المؤتمر أكثر من 130 مشاركة ومشارك يمثلون 107 منظمة من منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء وحقوق الإنسان، فضلا عن خبراء النوع الاجتماعي والأكاديميات والأكاديمين والإعلام من 26 بلدا.

مؤتمر منظمات المجتمع المدني هو الإجراء النهائي لعملية الحوار التي تقودها منظمات المجتمع المدني في مجال حقوق النساء، والتي بادرت المبادرة النسوية الأورومتوسطية بتطويرها منذ عام 2015، والتي أدت إلى إنشاء المنصة الإقليمية للنوع الاجتماعي التي تتضمن توصيات سياسات للمؤتمر الوزاري الرابع للاتحاد من أجل المتوسط. وكجزء من هذه العملية، هدف المؤتمر إلى تعزيز وتوسيع وتوطيد نطاق الحوار الإقليمي المستدام بشأن المساواة المبنية على النوع الاجتماعي وإصدار إعلان إلى الوزراء من الدول الـ 43 الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.

في جلسة المؤتمر الافتتاحية، أكدت السيدة ليلي العلي، الرئيسة المشاركة للمبادرة النسوية الأورومتوسطية، أهمية التجمع في السياق الحالي خاصة أن المجتمع المدني يعاني من مسألة التقليل من مساحته عمله. ورحبت بالمؤتمر قائلة " أظهرت التجربة أنه لا يمكن التوصل إلى أي إنجاز لحقوق النساء من دون إشراك النساء أنفسهن وعمل المنظمات المعنية بحقوق النساء".

أكد سعادة السفير إيفان سوركوس، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي، مصر في كلمته الافتتاحية على التزام الاتحاد الأوروبي تجاه حقوق النساء في المنطقة. وقال "إن الالتزام بالمساواة المبنية على النوع الاجتماعي متأصل أيضا في الاتحاد الأوروبي على مستويات مختلفة كقيمة مؤسسية". وأضاف سوركوس "إن أولويتنا الرئيسية هي تعزيز دور المجتمع المدني السباق في النهوض بوضع النساء والمساهمة في التنمية المستدامة والشاملة للجميع".

وفي كلمتها الترحيبية أكدت الدكتورة مايا مرسى رئيسة المجلس القومي للمرأة في مصر على مشاركة الحركة النسائية في مصر في تطوير الاستراتيجية الوطنية. وأكدت الدكتورة مرسى أن "الحكومة والمجتمع المدني يتعاونان معاً لتنفيذ الاستراتيجية، ونأمل أن تلعب دورا هاما في تحقيق المساواة المبنية على النوع الاجتماعي في مصر".

ذكرت وزيرة التنمية الاجتماعية في الأردن، السيدة هالة لطوف، جميع المشاركات والمشاركين بأن الصراعات المسلحة والتطرف يشكلان تحديان رئيسيان للنهوض بالمساواة المبنية على النوع الاجتماعي في المنطقة. وقالت الوزيرة لطوف في كلمتها التي ألقاها بالنيابة عنها الدكتور أحمد أبو حيدر مدير السياسات والاستراتيجيات في وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن أن: "الصراعات في منطقتنا أدت إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين، الأمر الذي يؤثر علينا اجتماعيا واقتصاديا". وأكد الدكتور أبو حيدر أيضا على الدور الهام الذي يلعبه الأردن في هذه العملية، حيث يشارك الأردن في رئاسة الاتحاد من أجل المتوسط مع الاتحاد الأوروبي.

المنصة الإقليمية للنوع الاجتماعي

وألقت السيد ميرفت تلاوي، مديرة منظمة المرأة العربية في مصر، الكلمة الرئيسية خلال الجلسة الأولى، حيث ذكرت بأن "الحروب الطائفية في المنطقة قد جرّت حقوق النساء إلى الوراء وجردتها من الكثير من المكاسب التي قاموا بتحقيقها على مر السنين"، في حين أبرزت السيدة ليليان هولز - فرنش، الرئيسة المشاركة للمبادرة النسوية الأوروبية، الدور الذي لا غنى عنه للمجتمع المدني عموماً والحركة النسائية بشكل خاص، في مواجهة هذا الانحدار. وأضافت "نحن بحاجة إلى أن نؤيد بقوة استقلال منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء والمجتمع المدني من قبل الحكومات المعنية في المنطقة". وفي هذا الصدد، أكد السيد ديجو إسكالونا، رئيس التعاون لبعثة الاتحاد الأوروبي إلى مصر خلال اليوم الثاني من المؤتمر أن "الاتحاد الأوروبي يستخدم أدوات تعاون مختلفة، بما في ذلك التمويل، لدعم منظمات المجتمع المدني بشكل مباشر من أجل تنفيذ المشاريع والمبادرات في مجالات المساواة المبنية على النوع الاجتماعي". وأضاف أن الالتزامات الثنائية للاتحاد الأوروبي التي تستهدف على وجه التحديد جوانب النوع الاجتماعي وتمكين النساء والفتيات في مصر تتجاوز 20 مليون يورو حالياً.

عمل المشاركات/المشاركين خلال يومي المؤتمر بإعطاء الأولوية للإجراءات والسياسات الأكثر إلحاحاً وأهمية والتي يتعين على الوزراء اتخاذها قبل الاجتماع الوزاري المقبل للاتحاد من أجل المتوسط في المجالات التي حددتها العملية الوزارية. وأوجزوا توصياتهم وفقاً للخبرات والتجارب على أرض الواقع وأصدروا إعلاناً إلى الوزراء.

قالت السيدة بوريانا جونسون، المديرة التنفيذية للمبادرة النسوية الأوروبية، خلال الجلسة الختامية لمؤتمر منظمات المجتمع المدني "أن هذا الإعلان والمنصة الإقليمية للنوع الاجتماعي سيقان خارطة الطريق لمنظمات حقوق المرأة لمواصلة حوارهم المستقل مع صناع القرار من أجل المساهمة في تحسين وضع حقوق المرأة في المنطقة". وأضافت أن "هذه التوصيات ستبقى أداة في أيدي المجتمع المدني، جنباً إلى جنب مع الآليات الدولية الأخرى لحقوق المرأة لمواصلة عملنا من أجل تحقيق المساواة المبنية على النوع الاجتماعي وحقوق المرأة في المنطقة بأسرها".

قامت المديرة التنفيذية للمبادرة النسوية الأوروبية، السيدة بوريانا جونسون والرئيسة المشاركة للمبادرة النسوية الأوروبية، السيدة ليليان هولز، بإعلان المجتمع المدني للوزراء خلال اجتماعهم الوزاري في 27 تشرين الثاني في القاهرة.

وقد اتبعت المبادرة النسوية الأوروبية، العملية الوزارية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن حقوق المرأة منذ مؤتمرها الوزاري الأول في عام 2016 في اسطنبول، ومنذ ذلك الحين استخدمت النتائج الوزارية كأداة إقليمية رئيسية لتحريك المجتمع المدني، ودعم الإرادة السياسية وتعزيز وتنفيذ حقوق المرأة والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي في جميع أنحاء المنطقة الأوروبية.

ولتحقيق هذا الهدف، أطلقت المبادرة النسوية الأوروبية، حواراً سياسياً في عام 2015، بقيادة منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، حيث جمعت هذه العملية أكثر من 600 ممثلة وممثل من منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء ومنظمات المجتمع المحلي وخبراء النوع الاجتماعي والأكاديميات والباحثين والباحثات مع صناع القرار والمشروعات والمشرعين. وكانت نتيجتها إنشاء المنصة الإقليمية للنوع الاجتماعي مع توصيات سياسية ملموسة إلى الاجتماع الوزاري الرابع للاتحاد من أجل المتوسط والذي تم أخذه بعين الاعتبار في إعلان القاهرة الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط.